

معدل صرف الدينار الجزائري، بين فرضيتي تعادل القوة الشرائية وسيرورة النزهة العشوائية دراسية قياسية اقتصادية للفترة 1980-2017

وسيلة بن بخمة*، محمد بوشه

مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

Algerian Dinar Exchange Rate, Between the PPP and the Random Walk Process hypotheses An Econometric Study of the Period 1980-2017

Wassila Benbekhma & Mohamed Boucha

Laboratory of the future Algerian economy excluding hydrocarbons, M'hamed Bougara University - Boumerdes -
Algeria

تاريخ الاستلام: 2018/11/ 12 تاريخ القبول: 2020/06/ 25 تاريخ النشر: 2021/06/ 06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التحقق من اتجاه سلوك معدل صرف الدينار الجزائري لفرضية تعادل القوة الشرائية او لسيرورة النزهة العشوائية، باستعمال معطيات شهرية تمتد من سنة 1980 حتى سنة 2017، وباستعمال اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني، الى جانب اختبارات جذر الوحدة ذات المقطع الهيكلية المتدرج وذات المقطع الهيكلية المفاجئ. تبين نتائج الدراسة ان معدل صرف الدينار الجزائري يرتبط بعلاقة بعيدة المدى مع ما تقترحه فرضية تعادل القوة الشرائية في حالة المقطع الهيكلية المتدرج، عكس ذلك فإن هذه العلاقة معدومة في حالة المقطع الهيكلية المفاجئ او في حالة استعمال اختبارات الجيل الأول والثاني لجذر الوحدة.

الكلمات المفتاحية: تعادل القوة الشرائية، الاستقرارية، اختبارات جذر الوحدة ذات المقطع الهيكلية، المقطع الهيكلية المتدرج، المقطع الهيكلية المفاجئ.

الترميز الاقتصادي (JEL): C12 : C22 : C32

Abstract:

This study aims to investigate the Algerian dinar's exchange rate tendency to the PPP hypothesis or to a random walk process, using monthly data going from January 1980 up to December 2017. Based on first and second-generation unit root tests, alongside unit root tests with gradual and discrete structural breaks (Innovation Outlier, Additive Outlier). The results of this study show that Algerian dinar's exchange rate exhibits a long-run relation with the PPP's proposition under the gradual structural break case. Contrarily, no relation in the cases of the discrete structural break or using the first and second-generation unit root tests.

Key words: Purchasing Power Parity, Stationary, Unit root tests with structural break, Gradual structural break, Discrete structural break.

Jel Classification Codes : C12 : C22:: C32

1. تمهيد:

تعتبر فرضية تعادل القوة الشرائية (PPA) من أهم الفرضيات المفسرة لتقلبات سعر الصرف، التي حاولت تفسير سلوكه من خلال ربط تغيراته في المدى المتوسط والبعيد بنسبة الأسعار المحلية الى الأسعار الأجنبية، وهذا انطلاقا من قانون السعر الوحيد لريكاردو الذي يؤكد على ان المنافسة الدولية تؤدي الى تساوي أسعار نفس السلعة في جميع البلدان. وقد شهدت النقاشات الاكاديمية المهتمة بتأكيد أو نفي هذه الفرضية إسهامات العديد من الباحثين المهتمين بالسياسات الاقتصادية عامة وسياسة سعر الصرف خاصة.

تفسر فرضية PPA عادة في الدراسات التطبيقية بوجود علاقة طويلة الاجل بين معدل الصرف الاسمي ونسبة الأسعار المحلية للأجنبية. فإذا كان معامل التكامل المشترك بين معدل الصرف الاسمي ونسبة الأسعار المحلية والأجنبية مساوي للواحد فإن هذا الشكل يسمى بالشكل القوي (الصيغة المطلقة) للفرضية.

ونظرا لعديد القيود المميزة للصيغة المطلقة للفرضية فإن الدراسات التطبيقية تلجأ عادة الى الصيغة النسبية الأقل تقييدا (Rogoff, 1996) (Findreng, 2014, p. 24). ففي الشكل الضعيف للفرضية (الصيغة النسبية) تكون المتغيرتين متكاملتين، ومع وجود تباينات في بناء المؤشر العام للأسعار بين مختلف البلدان واختلاف تكاليف النقل الى جانب عوامل مختلفة اخرى يمكن لشعاع التكامل أن يبتعد عن الواحد مع وجود ميكانيزم يؤمن حركة تناظرية للمتغيرتين (Drine & Rault, 2004, p. 52).

يمكن التحقق من الشكل الضعيف (الصيغة النسبية) لفرضية PPA في الدراسات التجريبية من خلال اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل الصرف الاسمي ونسبة الأسعار بشكل مستقل عن طبيعة شعاع التكامل المشترك، أو من خلال اختبار استقرارية معدل الصرف الحقيقي، إذ ان استقراره يعني أن هناك رجوع نحو المتوسط للسلسلة، وفي حالة عدم خلو السلسلة من جذر الوحدة فهذا يعني عدم تحقق فرضية PPA في المدى البعيد.

1. إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذا البحث اختبار الصيغة النسبية لفرضية PPA باستعمال نوعين من الاختبارات، اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول والثاني واختبارات جذر الوحدة ذات التغير الهيكلية والتي سنختبر من خلالها حالتين: اولا حالة التغير الهيكلية المتدرج، من خلال اختبار تغير هيكلية في الثابت ومن خلال اختبار وجود تغير هيكلية في الثابت والميل، وثانيا حالة التغير الهيكلية المفاجئ.

2. فرضيات الدراسة:

سنعتمد في هذه الورقة البحثية على مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- تؤثر المستويات المختلفة لمعدل التضخم على تحقق فرضية PPA.
- تؤثر اشكال نظم الصرف المعتمدة على نتائج فرضية PPA.
- تؤثر أنواع اختبارات جذر الوحدة المستعملة على نتائج تحقق PPA.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تباين نتائج الكثير من البحوث الاقتصادية الخاصة بسعر الصرف واختبار فرضية PPA في تفسير سلوك معدل الصرف للمدى المتوسط والبعيد، لذا كان من المهم تحليل مدى تطابق سلوك معدل الصرف للدينار الجزائري مع فرضية PPA كإحدى أهم الفرضيات المفسرة لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري في ظل التطورات الحديثة لتقنيات القياس الاقتصادي عامة، واختبارات جذر الوحدة خاصة.

4. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى اختبار الصيغة النسبية من فرضية PPA اعتمادا على نتائج الاسهامات النظرية المفسرة لظروف تحققها من جهة، وعلى الاسهامات التطبيقية الموضحة لأثر اختلاف أنواع اختبارات جذر الوحدة المستعملة في تأكيدها أو نفيها.

5. جديد الدراسة:

تمتاز هذه الدراسة باستعمال منهجية حديثة نسبيا في دراسة موضوع صرف الدينار الجزائري، حيث نستعمل سلسلة شهرية تمتد من سنة 1980 الى سنة 2017 ب (456) مشاهدة، كما اننا سوف نعتد على اختبارات جذر الوحدة الأكثر فعالية والتي تتجاوز في فعاليتها المشاكل الإحصائية التي تعاني منها الاختبارات التقليدية. كما يأخذ البحث بعين الاعتبار المقاطع الهيكلية والتغيرات النظامية في السلسلة قيد الاختبار وكذلك الاعتماد على المنهجية المطورة من طرف (Perron, 1997) للكشف عن المقاطع الهيكلية (Breaks Structural) في السلسلة الزمنية، كما اننا سنقوم باختبار جميع العناصر المشكلة لفرضية PPA في نظامين متميزين، نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم المدار، الى جانب اختبار تحقق الفرضية في ظروف التضخم المرتفع والتضخم المنخفض التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

6. معاور الدراسة:

بغرض تحقيق اهداف الدراسة سوف نقوم بتقسيمها الى ثلاثة محاور رئيسية، في اول محور سنتناول الإطار النظري لفرضية PPA ثم ثانيا التطرق الى نتائج الدراسات التجريبية السابقة، وفي المحور الثالث سنتطرق الى الدراسة التطبيقية من خلال اختبارات جذر الوحدة لسلسلة معدل الصرف الحقيقي، اختبارات جذر الوحدة للسلسلة حسب حدود معدلات التضخم، اختبارات جذر الوحدة حسب نظم الصرف المتبعة، اختبار جذر الوحدة بوجود تغير هيكلية وأخيرا التقييم والتحليل العام للنتائج.

II. الإطار النظري لفرضية PPA :

تفسر فرضية PPA على انها نظرية لتحديد سعر الصرف تستخدم لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، استخدمت لأول مرة في أعمال (Cassel, 1922) وهي امتداد لقانون ال سعر الوحيد الذي ينص على أن لكل منتج سعرا واحدا بغض النظر عن العملة التي يعبر عنها (Benbayer, Refafa, 2015, p. 2). كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) PPA بأنها سعر التحويل النقدي الذي ي ساوي القوة ال شرائية للعملة المختلفة (سعدي، وجمام 2017، صفحة 331). كما ف سرها البعض بكل بساطة حسب تعبير (Taylor & Taylor, 2004, p. 135) بالنظرية التي تفسر ان سلوك معدل الصرف الاسمي بين عملتين يكون مساوي لنسبة مستوى الأسعار بين الدولتين".

يتمثل الأساس النظري لهذه الفرضية في أن سعر الصرف بين أي بلدين سوف يتعدل ليعكس التغيرات في مستويات ال سعر بين البلدين، أي أن أ سعار ال صرف في الفترة الطويلة يجب أن تكون في المستوى الذي يجعل من الممكن شراء نفس الكمية من السلع والخدمات بالكمية المكافئة لعملة أي بلد.

يعتبر تقدير فرضية (PPA) ل سلوك معدل الصرف ذي أهمية كبيرة من حيث انه ي سمح بتحديد درجة الانزلاق (mésalignement) لمعدل ال صرف الاسمي وبالتالي لا سيما ال مثل ال الواجب تطبيقها، الى جانب إمكانية اجراء

مقارنات بين مستويات الدخل الوطني بين مختلف الاقتصاديات (Sarno & Taylor, 2015, p. 2). وتعطى فرضية PPA عادة في صيغتين هما الصيغة المطلقة والصيغة النسبية:

II. 1- الصيغة المطلقة

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار (Papell & Prodan, 2003, p. 2).

$$E = \frac{P}{P^*} \quad (1)$$

مع: E: معدل الصرف الاسمي (سعر العملة الأجنبية)، P: مستوى الأسعار المحلية، P*: مستوى الأسعار الأجنبية. تفترض الصيغة المطلقة المعبر عنها في المعادلة (1) باعتبارها نظرية لتحديد معدل الصرف ان حركة التعديلات لمعدل الصرف تتوقف عندما يتساوى المعدل مع نسبة الأسعار.

يمكن كتابة المساوات (1) بعد تحويل بسيط في الشكل المعبر عن معدل الصرف الحقيقي حيث:

$$R = \frac{EP^*}{P} = 1 \quad (2)$$

R: معدل الصرف الحقيقي.

هذا يعني ان تحقق فرضية PPA في الصيغة المطلقة تتطلب ان تؤول سلسلة معدل الصرف الحقيقي في المتوسط الى الواحد (Tambiev, 2015, p. 3)، كما انه يمكن في الدرسات التطبيقية تقدير فرضية PPA في صيغتها المطلقة من خلال اجراء التحويل اللوغاريتمي للعلاقة (1) فنحصل على النموذج التالي:

$$\bar{s}_t = +\beta \bar{p}_t + \beta^* \bar{p}_t^* + \varepsilon_t \quad (3)$$

مع:

ε_t : حد الخطأ العشوائي، \bar{s}_t : لوغاريتم سعر الصرف الاسمي، \bar{p}_t : لوغاريتم مستوى الأسعار المحلية، \bar{p}_t^* : لوغاريتم مستوى الأسعار الأجنبية

مع وجوب اختبار تحقق القيد:

$$\beta = 1, \quad \beta^* = -1$$

II. 2- الصيغة النسبية

عكس الصيغة المطلقة لا تشترط الصيغة النسبية لنظرية PPA الكثير من القيود لتحقيقها نتيجة عدم موافقتها للحقائق الاقتصادية المشاهدة كالعوائق الإدارية للتجارة الدولية. فإذا رمزنا لمختلف عوائق التجارة الدولية ب (k) وافترضنا ثباتها نسبيا فإنه يمكن كتابة المعادلة (1) في الصيغة التالية:

$$E = k \frac{P}{P^*} \quad (4) \square$$

ثم إذا قمنا بحساب نسبة معدلات التضخم في البلدين من الفترة صفر حتى الفترة واحد نجد:

$$\frac{E_t}{E_0} = \frac{P_t/P_0}{P_t^*/P_0^*} \quad (5) \square$$

تعبير المعادلة (5) عن الصيغة النسبية لفرضية PPA والتي تقترح ان معدل الصرف بين بلدين يتوجه من خلال تعديلات ذاتية لتغطية اثار الفرق الملاحظ بين معدلي التضخم خلال كل الفترة، ومنه فهذه الصيغة يمكنها تفسير الجزء الأكبر من تغيرات معدل الصرف بين البلدين وخاصة إذا كانت الانحرافات المشاهدة ناتجة عن

صددمات نقدية (Lafrance , Schembri, 2002, p. 31) . مع الإشارة الى ان الصيغة المطلقة تستلزم الصيغة النسبية ، غير أنه لا يمكن استنتاج الصيغة المطلقة من الصيغة النسبية (Taylor & Taylor, 2015, p. 135)

II. 3- حدود فرضية تعادل القوة الشرائية

تنفي نتائج الكثير من البحوث التطبيقية تحقق فرضية PPA في الكثير من البلدان ، اذ يجب على معدل الصرف الحقيقي حتى تتحقق الفرضية ان يؤول نحو قيمة محددة في المدى البعيد رغم تعرضه في المدى القصير الى العديد من الصدمات الظرفية التي من أهمها اختلاف معدلات ال ضريبة ، وتباين تكاليف النقل (Krugman, 1987) (Michael , al, 1997). الى جانب هذه العوا مل يعتبر بعض الباحثين ان PPA نظرية فعالة فقط عند ما تنتج ال سياسات النقدية معدلات تضخم مختلفة بين البلدان ، غير انها لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود ميكانيزم م صرح لا نحرفات معدلات صرف الحقيقية الناجمة عن الصدمات الحقيقية في الاقتصاد (Lafrance & Schembri, 2002, p. 34) . تم عرض الكثير من الفرضيات من اجل تف سير عدم إمكانية تحقق فرضية PPA أهمها :

- فرضية (Balassa , Samuelson (1964)

تعتبر هذه الفرضية من اهم الفرضيات التي ترجع عدم إمكانية تحقق PPA الى فروقات معدلات نمو إنتاجية السلع المتبادلة بين البلدان. اذ ان نمو متسارع للإنتاجية داخل البلد المحلي يؤدي الى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الغير قابلة للتبادل محليا ، مما ينعكس في شكل ارتفاع في معدل الصرف الحقيقي لهذا البلد ، وبالتالي فاختلفت مستويات الإنتاجية في مختلف دول العالم تؤدي من خلال الآثار الم شاهدة على مستويات الأجور وأسعار السلع المنزلية الى انحراف سعر الصرف عما تقره فرضية PPA (Papell & Prodan , 2003, p. 1)

- الانفاق الحكومي

يعتبر الانفاق الحكومي العنصر الثاني الذي يؤثر في تحقق PPA ، فحسب بعض البحوث (Chinn, 1999) فان للإنفاق الحكومي اثر على سلوك معدل الصرف الحقيقي ، غير ان ذلك لا يحدث الا في الفترة قصيرة المدى ، عكس ذلك يجد اخرون أمثال (De Gregorio, Giovannini , Wolf .1994) ان اثر الانفاق الحكومي على معدل الصرف الحقيقي يكون في المدى البعيد.

- الديناميكية غير الخطية لمعدل الصرف

تحاول هذه الفرضية شرح انحراف معدل الصرف الحقيقي عن PPA بإمكانية تأثر معدل الصرف الحقيقي بديناميكية غير خطية ، مما يجعل اختبارات جذر الوحدة المستعملة في دراسة الاستقرار غير مناسبة لسلوك السلسلة ، وبالتالي تكون النتائج المستخلصة نتائج خاطئة. ففي حالة اجراء اختبار جذر الوحدة على سلسلة تحتوي على ديناميكية غير خطية فان احتمالات ارتكاب الخطأ من النوع الثاني ترتفع بصورة كبيرة (Lucio Sarno , Mark P. Taylor, 2002) (Taylor , Peel .1997).

- التضخم ونظام سعر الصرف المعتمد

استنتجت بعض البحوث ان تحقق فرضية PPA يكون في الدول التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة عكس الدول ذات معدلات التضخم المتوسطة ، الى جانب ذلك يمكن التمييز بين نظم الصرف المعتمدة و علاقتها بتحقيق او عدم تحقق فرضية تكافؤ القوة الشرائية ، غير ان البعض الاخر يرى عدم ارتباط تحقق فرضية تكافؤ القوة الشرائية

بنظام الـ صرف المعتمد (Drine & Rault, 2004, p. 64) ، بل ان سلوك معدل الـ صرف الحقيقي يرتبط بفترة الدرا سة وبالحوادث التاريخية اكثر من ارتباطه بنظام الـ صرف المعتمد ، فهو يتأثر اكثر بطبيعة الـ صدمات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الاقتصاد ، كما ان استقرارية نظام الـ صرف المعتمد هي التي تحدد سلوك معدل الـ صرف في المدى البعيد.

III. نتائج الدراسات التجريبية السابقة

تزخر الآداب الاقتصادية بمساهمات بحثية متعددة تطرقت الى فرضية PPA ، يمكن تقسيم هذه المساهمات الى قسمين أساسيين ، قسم حاول اختبار استقرارية معدل الـ صرف الحقيقي والقسم الاخر من الأبحاث حاول ايجاد علاقة تكامل م شترك في المدى البعيد بين معدل الـ صرف الاسمي وما تحدده فرضية PPA. وقد تبين نتائج الدراسات بتباين خصائص الاقتصادات وحجم العينات المستعملة الى جانب اختلاف اختبارات جذر الوحدة المستعملة.

III.1 - البحوث الخاصة بدراسة معدل الـ صرف الحقيقي

حاول العديد من الباحثين اختبار فرضية PPA من خلال اختبار استقرارية معدل الـ صرف الحقيقي نذكر منهم بحوث كل من (Hakkio, 1984)، (Edison, 1985)، (Frankel, 1986)، (Huizinga, 1987)، (Euse and Rogoff, 1988)، (Sarno & Taylor, 2002, p. 75) ، الى جانب بحوث كل من (Roll, 1979)، (Adler, 1983) التي استنتجت ان المعدل غير مستقر وانما يتبع سيرورة النزهة العشوائية (Jurado & Vega, 1993, p. 5). تطور اختبارات جذر الوحدة ذات المقاطع الهيكلية أدت الى تحول في الاستنتاجات المستخلصة من البحوث السابقة ففي دراسة (Goux, 2008) لمعدل صرف الأورو مقابل الدولار لم تستطع جميع اختبارات جذر الوحدة المستعملة التقليدية وذات التغير الهيكلية رفض فرض الـ عدم بوجود جذر الوحدة ، الحالة الوحيدة لرفض فرض الـ عدم كانت عند استعمال منهج (Bai et Perron, 1998, 2001) الذي يأخذ بعين الاعتبار تغيرين هيكليين متتاليين وباتجاهين متعاكسين. اما (Kadir, Bahadır, 2015) في بحث حول تحقق فرضية PPA في الاقتصاد التركي وباستعمال اختبارات جذر الوحدة غير الخطية استنتج ان سلوك معدل الـ صرف في تركيا لا يمكن تفسيره من خلال فرضية الـ PPA.

III.2 - البحوث الخاصة بدراسة علاقة التكامل المشترك

حاول (Choudry, 1999) اختبار فرضية PPA بين كل من بولندا ، رومانيا ، روسيا ، سلوفينيا مقابل الدولار الأمريكي ، وقد بينت نتيجة الدراسة وجود علاقة تكامل م شترك في المدى البعيد فقط بالنسبة الى روسيا و سلوفينيا. كما حاول (Molina, 2003) في بحثه اختبار ديناميكية المدى الطويل بين معدل الـ صرف لـ السويد سرا مقابل كل من المانيا ، فرنسا ، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وقد بينت النتائج تحقق الفرضية مع كل من فرنسا وإيطاليا ، عكس ذلك فهي غير محققة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أيضا استنتج (Kargbo, 2003) ان الفرضية محققة في العديد من البلدان المكونة لعينة من 30 بلد افريقي باستعمال معطيات سنوية وباستخدام مقاربة (Johansen) ، وبالتالي إمكانية استعمال PPA كموجه لـ روسيا سعر الـ صرف. كما حاول (Tambiev, 2015) اختبار فرضية PPA في الدول الاسكندنافية من خلال استعمال مقاربة التكامل المشترك واختبار (Johansen) ، باستعمال معطيات شهرية تمتد من 2000 الى 2014 ، وجد الباحث ان الفرضية محققة فقط بالنسبة الى السويد. ايضا يمكن الإشارة الى بحث (سعيد وجمام، 2017) بعنوان - سعر الـ صرف وتعادل القوة

الشرائية، دراسة حالة الجزائر باستخدام التكامل المشترك، 1970-2016-باستعمال معطيات سنوية ومقاربة التكامل المشترك استنتج البحث عدم إمكانية تحقق فرضية PPA بشكلها الضعيف للدينار الجزائري. وفي تطور جديد للأبحاث القياسية وتقنيات جذور الوحدة والتكامل المشترك على معطيات (PANEL) يمكن كذلك ذكر العديد من الدراسات، أهمها دراسة (Coakley , Floodb , Fuertesc , Taylor.2005) والدراسة التطبيقية لـ (Drine , Rault,2008) التي حاولت من خلالها اختبار فرضية لعينة من 80 بلد والتي بينت نتائجها أن الشكل القوي لفرضية PPA محققة في دول (OCDE)، أما الصيغة النسبية فهي محققة في دول منطقة (MENA)، عكس ذلك فإن الفرضية غير محققة في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما وجد البحث أنه لا علاقة لنظم الصرف المتبعة على تحقق الفرضية، عكس ذلك فإن لمستويات التضخم أثر على تأكيدها أو نفي الفرضية.

IV- الدراسة التطبيقية: اختبار الصيغة النسبية لفرضية PPA

كما قد وضحنا سابقا أن اختبار فرضية PPA في صورتها القوية يتمثل تطبيقيا في اختبار استقرارية سلسلة معدل الصرف الحقيقي (Darby, 1983)، (Hakkio, 1984)، (Frankel, 1986). عملية التحقق ستكون باتباع الخطوات التالية: أولا: إجراء اختبارات جذر الوحدة لسلسلة معدل الصرف الحقيقي، ثانيا: إجراء اختبارات جذر الوحدة لسلسلة حاسب حدود معدلات التضخم، ثالثا: إجراء اختبارات جذر الوحدة حاسب نظم الصرف المتبعة، رابعا: إجراء اختبار جذر الوحدة بوجود تغير هيكلية، وأخيرا تقييم وتحليل عام للنتائج.

IV. 1 - التحليل البياني لمتغيرة معدل الصرف الحقيقي

تمثل السلسلة الزمنية المستخدمة في الدراسة معطيات شهرية خاصة بسلسلة معدل الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر للفترة الممتدة من جانفي 1980 إلى ديسمبر 2017، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS/FMI). مع الإشارة إلى أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي يمثل المتوسط المرجح لمعدلات الصرف الحقيقية الثنائية بين بلدنا وأهم شركائه التجاريين، كما يسمح بتقييم تغيرات القوة الشرائية لعملة ما في مجال زمني معين، وهو مؤشر فعال في تقييم تنافسية الاقتصاد. (Owoundi, 2015, p. 12)

من خلال الرسم البياني (الشكل رقم 1) (الملحق) يمكن ملاحظة تطور سلوك معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري من خلال ثلاث مراحل أساسية، مرحلة تمتد من سنة 1980 إلى سنة 1985، وهي مرحلة ارتفاع متواصلة للمعدل أين يصل إلى أعلى قيمة له داخل العينة ويتجاوز لوغاريتم المعدل ستة، ثم يبدأ في الانخفاض بشكل متسارع أين ينخفض لوغاريتم المعدل تحت حاجز الخمسة في نهاية سنة 1990، ورغم بعض السلوك نحو الارتفاع إلا أنه يتجه منذ سنة 1995 إلى متوسط منخفض يقارب عنده لوغاريتم المعدل سقف 4.5. والملاحظ على سلوك معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري هو مواكبه لنفس تطور معدل الصرف الحقيقي الفعلي لعينة من البلدان الإفريقية لجنوب الصحراء (Owoundi, 2015, p. 12).

IV. 2- اختبارات جذر الوحدة على سلسلة معدل الصرف الحقيقي

بعد إجراء التحليل البياني الخاص بمتغيرة الدراسة نلجأ في هذه المرحلة إلى التحليل بواسطة الأدوات الإحصائية، إذ من المهم في العادة معرفة الخصائص الإحصائية لأي سلسلة زمنية قبل تحديد شكل النمذجة القياسية الواجب استعمالها عند تقديرنا لنموذج الدراسة. أهم خاصية إحصائية تلفت انتباهنا في هذا الإطار هي خاصية الاستقرارية

إذ أن جوهر الدراسة هو معرفة استقرارية السلسلة من عدمه، ودراسة الاستقرارية تتم في العادة من خلال اختبار وجود جذر الوحدة داخل السلسلة.

IV. 2-1- أنواع اختبارات جذر الوحدة

لمعرفة استقرارية أو عدم استقرارية المتغيرة محل الدراسة وبالتالي درجة التكامل وجب اللجوء إلى اختبارات جذر الوحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار للمنهجية المستعملة عند إجراء هذه الاختبارات حسب الترتيب المتعارف عليه من حيث البدء في إجراء الاختبار على النموذج بثابت واتجاه عام، ثم الاختبار باستعمال نموذج الثابت فقط وأخيرا الاختبار باستعمال النموذج الذي لا يحتوي على ثابت أو اتجاه عام. مع العلم أن القيم الحرجة للثابت والاتجاه العام محددة من طرف جداول خاصة بكل اختبار (حالة اختبار (DF) و (PP)).

مع الإشارة إلى أنه عكس أغلب الاختبارات المستعملة، يمثل فرض العدم في اختبار (KPSS) عدم وجود جذر الوحدة داخل السلسلة (السلسلة مستقرة)، أما الفرض البديل فهو فرضية وجود جذر الوحدة داخل السلسلة (السلسلة غير مستقرة)، ويعتمد الاختبار على إحصائية (LM)، إذ يتم اختبار انعدام تباين المركبة الغير مستقرة للسلسلة، فإذا وجد ان تباين هذه المركبة معدوم فيتم قبول فرض العدم وإقرار عدم وجود جذر الوحدة داخل السلسلة وبالتالي فهي مستقرة، والعكس صحيح.

IV. 2-2- معايير اختيار عدد التأخيرات

وجب الانتباه عند إجراء اختبارات جذر الوحدة إلى عدد التأخيرات المستعملة، إن اختيار عدد التأخيرات مهم للغاية حيث بين (Ng, Perron, 1995) من خلال تجارب محاكاة أنه إذا كان عدد التأخيرات أقل من اللازم فإن عدد التأخيرات المؤثرة بالفعل يكون معطى بصورة خاطئة وبالتالي يتأثر مستوى الاختبار، أما إذا كانت أكثر من اللازم فإن ذلك يؤدي إلى ضعف قوة الاختبار نتيجة ارتفاع عدد المعالم الواجب تقديرها وانخفاض حجم العينة، ويمكن أن تؤدي إلى رفض خاطئ لفرضية العدم.

أهم المعايير المستعملة في الدراسات التجريبية لاختيار عدد التأخيرات المثلى تتحدد في معيار (Akaike) ومعيار (Schwarz) و (Hannan-Quinn). وقد اخترنا في دراستنا هذه استعمال معيار أكايك المعدل (modified Akaike) الذي يعتبر حسب (Ng et Perron, 2000) من أقوى المعايير إلى جانب معيار شوارتز المعدل (modified Schwarz) و هنان كواين المعدل (modified Hannan-Quinn) بغرض مقارنة النتائج.

IV. 2-3- تطبيق اختبارات جذر الوحدة

إلى جانب اختبار (ADF) ارتأينا إجراء اختبار (PP, 1988)، كما أن أهم خصائص الاحصاءات المحولة المقترحة من طرف (Perron, 1988) هو أن توزيعها التقاربي مساوي ومماثل لإحصاءات (Dickey, Fuller)، هذا يعني أنه يمكن الاستعانة بجدول (DF) في استخراج القيم الحرجة للاختبار (Ertur, 1998, p. 36) يتمثل الانتقاد الأساسي لهذه الاختبارات في افتراضها أن مركبة الاتجاه العام داخل السلسلة تتبع اتجاه محدد وخطي، غير أن التشخيص السيئ للنموذج واختيار الاتجاه العام الخطي يمكن أن يؤدي إلى رفض فرضية العدم بالخطأ. إلى جانب ذلك سنستعمل اختبارات كل من (KPSS)، (ERS)، (DF-GLS) وأخيرا اختبار (Ng-Perron) وهذا بغرض إبعاد أية شكوك عن نتائج الاختبارات الملخصة في الجدول رقم (1) (الملحق).

-اختبار Ng-Perron: نتيجة بعض العيوب الموجودة داخل الاختبارات السابقة وخاصة في حالة العينات الصغيرة إلى جانب حساسية نتائجها لعدد التأخيرات المستعملة و ضعف مميزاتها أي أنها تميل على التوالي إلى الإفراط في

رفض فرضية العدم عندما تكون صحيحة وإلى عدم رفضها عندما تكون خاطئة (Sollis & Harris, 2003)، ولإزالة الشك عن النتائج السابقة نقوم في هذه المرحلة بإجراء اختبار آخر مقترح من طرف (Ng-perron,2001) لمعالجة المشاكل السابقة. حيث يعالج هذا الاختبار مشكلة حساسية اختبار جذر الوحدة اتجاه اختيار طول الإبطاء، ويعتبر هذا الاختبار أفضل الاختبارات للكشف عن جذور الوحدة (عياد ، 2017 ، صفحة 99) لإجراء اختبار (Ng-perron,2001) هناك عدة اقتراحات لاختيار مقدر كثافة الطيف (spectral density estimators) المستعمل في إجراء الاختبار، إما استعمال مقدر الانحدار الذاتي، أو مقدر نواة بارتلت (Bartlett Kernel) أو نواة بارزان (Parzen Kernel) أو نواة الطيف التربيعية (Quadratic Spectral Kernel). تبقى فعالية الاختبار جيدة مع جميع الاختيارات مع بعض الفرق البسيط (Malik & Rehman , 2015, p. 62). سوف نستعمل في دراستنا لإجراء الاختبار مقدر المربعات الصغرى للانحدار الذاتي (Spectral OLS AR)، يبين الجدول رقم (2) (الملحق) نتائج الاختبار.

- تقييم نتائج الاختبارات

بينت نتائج الاختبار سواء اختبار (ADF)، (PP)، (ERS) أو (DF-GLS) أن سلسلة معدل الصرف الحقيقي تحتوي على جذر الوحدة، إذ نلاحظ أن اختبار معامل الاستقرار أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية $H_0: \phi=0$ ورفض الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 0$ ، وبالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى بناء على جميع معايير المعلومات المستعملة.

تبين نتائج اختبار (Ng-Perron,2001) التي لجأنا إليها لإزالة الشك حول نتائج الاختبارات التقليدية بشكل قاطع أن السيرونة غير مستقرة، حيث أن جميع الإحصاءات المدونة أكبر من القيم الحرجة الجدولية لـ (Ng-Perron,2001) وبالتالي تقبل فرضية العدم، وأن سلسلة معدل الصرف الحقيقي تحتوي على جذر الوحدة وكنتيجة لذلك فهي غير مستقرة.

تبين النتائج الخاصة بسيرونة معدل الصرف الحقيقي أيضا من خلال جميع الاختبارات أن هذا الأخير يتبع سيرونة (DS)، وتحديد السيرونة التي يتبعها المتغير هام حسب (Nelson,Plosser.1982)، حيث أن السيرونة (TS) تعني أن المتغيرة تعود إلى وضعها حول المتوسط في حالة تعرضها لصدمات عشوائية، أي أن آثار صدمة تزول مع مرور الوقت هذا ما يسمى خاصية عدم دوام آثار الصدمات، أما في حالة السيرونة (DS) فهذا يعني أن آثار الصدمات العشوائية لا تزول مع مرور الزمن وابتعاد المتغيرة عن وضعها التوازني يبقى إلى ما لانهاية، ويطلق على هذه الصفة خاصية دوام الصدمات.

تعتبر النتيجة المتوصل إليها حتى الآن موافقة للكثير من الأبحاث التطبيقية التي كنا قد ذكرناها سابقا، هل هذا يعني أن فرضية تكافؤ القوة الشرائية في صيغتها النسبية غير محققة في الاقتصاد الجزائري؟ لن نجزم بذلك حتى ننتهي من المرحلة الثانية للدراسة التطبيقية، وهي محاولة التأكد من تحقق فرضية PPA في مراحل مرور الاقتصاد بحالة التضخم العالية كما يشير إليه عديد البحوث في هذا الميدان.

IV. 2-4- اختبارات جذر الوحدة حسب فترات التضخم المرتفع

من خلال مراقبة سلوك معدل التضخم في الجزائر منذ سنة 1980 حتى الآن يمكن ملاحظة وجود فترتين أساسيتين لتطوره، أولهما تبدأ من 1980 حتى سنة 1990، وهي فترة الأسعار الإدارية والتضخم المكتوم والفترة

الثانية تبدأ من سنة 1990 حتى آخر الفترة التي تمثل فترة بداية الإصلاحات الاقتصادية صادية مع ما ترتب عنها من إجراءات نقدية ومالية والأهم من ذلك إجراءات تحرير الأسعار. بيانياً يظهر ذلك في التطور البطيء للاتجاه العام حتى سنة 1990 ثم بداية تسارع وتيرة النمو حتى سنة 1996 ثم شبه ثبات لتطور سلوك سلسلة التضخم حتى نهاية فترة الدراية. سنحاول من خلال الخطوة التالية للبحث التحقق من استنتاجات الدرايات التطبيقية حول تحقق فرضية PPA في فترات التضخم المرتفع في الجزائر، لهذا سنقوم باختبارات جذر الوحدة المتعددة على فترتين أساسيتين وهما فترة الارتفاع الحاد لمعدلات التضخم في الجزائر والتي تميز الفترة الزمنية 1990-1996، والفترة 1996-2017. نتائج الاختبارات موضحة في الجدول رقم (3) (الملحق).

تدل نتائج جميع الاختبارات على قبول فرضية العدم لسلسلة المعدل الصرف الحقيقي الفعلي وبالتالي عدم استقراره، ما عدا اختبار (ADF) باستعمال معيار التأخير (MAK)، واختبار (PP) باستعمال معيار (MAK) و(BK) للفترة (1990-2017) اللذان يرفضان فرض العدم لوجود جذر الوحدة. واختبار (KPSS) باستعمال طريقة نواة بارتلات (Bartlett-Kernel) المعروفة باسم نافذة (Newey-west) (Aoufi, 2010, p. 28)، الذي يرفض الفرض البديل لوجود جذر الوحدة للفترة (1990-1996). غير أن نفي جميع الاختبارات اللاحقة لهذه النتيجة يدل على التحيز الذي تظهره هذه الاختبارات لرفض فرض العدم في حالة صحته (الخطأ من النوع الثاني)، خاصة في حالة العينات الصغيرة. نتائج اختبار (Ng-Perron) تؤكد شكنا في نتائج الاختبارات الثلاث، حيث كانت نتائج مؤكدة لنتائج كل من اختبارات (ERS) (ADF-GLS) التي تعتبر أكثر فعالية من الاختبارات الثلاث السابقة حيث أن كل قيم الإحصاءات (MZa)، (MZt)، (MSB) أكبر من القيم الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية، جدول رقم (4) (الملحق).

IV. 2-5- تحقق تعادل القوة الشرائية حسب نوع نظام الصرف المتبع

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تطبيق عدة نظم لسعر الصرف يمكن تلخيصها في نظامين رئيسيين هما نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف العائم أو المدار. امتد الأول بأشكاله المختلفة من الاستقلال إلى أكتوبر 1994 حيث تم التخلي عن الربط الثابت بسلة العملات والتحول نحو نظام مرنة لإدارة سعر الصرف، وقد دفعت أزمة المدفوعات الخارجية بالجزائر لطلب مساعدة صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها تنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي (مرغيت، 2017، صفحة 12)، الذي أسس لإنشاء سوق صرف ما بين البنوك حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقاً للقرار رقم 08/95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 والتحول من نظام ربط الدينار بسلة العملات إلى نظام التعويم الموجه أو المدار. صد تخفيض قيمة الدين وتحويلات ميزان المدفوعات. (عتو، 2009، صفحة 129)

لأجل هذا سنقوم من خلال الخطوة التالية باختبار استقرارية معدل الصرف الحقيقي للفترتين. الفترة الأولى المميزة بنظام سعر الصرف الثابت والممتدة من سنة 1980 إلى سنة 1995، أما الثانية المميزة بنظام سعر الصرف المرنة الممتدة من سنة 1995 إلى يومنا، (الجدول رقم (5)، الجدول رقم (6) (الملحق)) يبين نتائج اختبار جذر الوحدة للفترتين.

- نتائج الاختبارات: بينت جميع الاختبارات لكلا الفترتين أنه لا يمكن رفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة، وأن السلسلة غير مستقرة سواء أثناء فترة نظام سعر الصرف الثابت بأشكاله المختلفة أو أثناء

نظام سعر الصرف العائم المدار المطبق منذ سنة 1995، وبالتالي يمكن الجزم بعدم تأثير النظم المتبعة لسعر الصرف على تحقق أو عدم تحقق فرضية تماثل القوة الشرائية للدينار الجزائري.

IV. 2-6- اختبارات جذر الوحدة بوجود مقطع هيكلية.

بينت اختبارات الجيل الأول والجيل الثاني رغم استعمالها الواسع في الدراسات التطبيقية محدوديتها في حالة احتواء السلسلة محل الدراسة لتغير واحد أو لعدة تغيرات هيكلية في سلوكها. حيث أنه في العادة لا تستطيع هذه الاختبارات رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة في حالة كان تطور سلوك السلسلة محل الدراسة مميّزا بتغير مفاجئ أو متدرج للسلسلة بداية من تاريخ معين (Rappoport, Reichlin, 1989)، (Perron, 1997). في هذه المرحلة يمكن الاستعانة باختبارات جذر الوحدة للجيل الثالث، تتمثل أهم هذه الاختبارات في اختبار (Zivot et Andrews, 1992)، (Perron et Vogelsang, 1992)، (Im et Lee, 2001). السؤال الأساسي الذي أصبح يطرح من خلال هذه الاختبارات هو هل يبقى جذر الوحدة حاضرا دائما داخل المركبة العشوائية في حالة أخذنا بعين الاعتبار لإمكانية وجود تغير هيكلية دائم في اتجاه السلسلة (Charbel, 2012, p. 94). في هذه المرحلة الأخيرة من البحث سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال استعمال اختبار (Perron, 1997).

- اختبار جذر الوحدة بوجود مقطع هيكلية (Perron, 1997)

في هذا الاختبار يفترض (Perron) أن التغير الهيكلية متغيرة داخلية بمعنى أن تاريخ التغير الهيكلية يتم تقديره داخل النموذج، صيغة الاختبار التي يستعملها (Perron) تتمثل في تقدير ثلاثة نماذج هي (Goux, 2008, p. 21):

▪ النموذج الأول:

نموذج (IO1) الممثل للتغير الهيكلية التدريجي، يحتوي هذا النموذج تغير هيكلية في الثابت فقط والتغير يكون تدريجي،

$$y_t = \mu + \theta DMU_t + \beta trend_t + \delta D(TB)_t + \alpha y_{t-1} + b_1 dy_{t-1} + \dots + b_k dy_{T-k} + \varepsilon_t \quad (6)$$

▪ النموذج الثاني:

يحتوي نموذج (IO2) على تغير تدريجي في الميل والثابت في نفس الوقت.

$$y_t = \mu + \theta DMU_t + \beta trend_t + \gamma DT_t + \delta D(TB)_t + \alpha y_{t-1} + b_1 dy_{t-1} + \dots + b_k dy_{T-k} + \varepsilon_t \quad (7)$$

▪ النموذج الثالث:

يتحدد النموذج (AO) الذي يحتوي على تغير هيكلية مفاجئ (brutal) في الميل، من خلال فترتين:

$$y_t = \mu + \beta trend_t + \delta DT_t^* + \bar{Y}_t \quad (8)$$

$$DT_t^* = 1 \quad (t > T_b)(t - T_b)$$

مع:

$$\bar{Y}_t = \alpha \bar{Y}_{t-1} + b_1 d\bar{Y}_{t-1} + \dots + b_p \bar{Y}_{T-k} + \varepsilon_t$$

سوف نقوم بنوع واحد من الاختبارات التي تحتوي على تغير هيكلية واحد، سوف نعتبر تاريخ التغير متغيرة داخلية، في هذه الحالة فإن الاختبار يعتمد على النماذج الثلاث السابقة، مع الإشارة إلى أن اختبار جذر الوحدة في هذه النماذج يشبه اختبار (DF)، أما كيفية تحديد تاريخ المقطع الهيكلية فان (Perron) يستعمل طريقتان، الطريقة الأولى تعتمد على تحديد التاريخ الذي من خلاله يتم تدنية إحدى صائبة (t) لاختبار ($\alpha = 1$)، أما الطريقة الثانية فتتمثل في اختيار تاريخ المقطع الذي يتم من خلاله تدنية الإحد صائبة (t_θ^*) للمعلمة المرتبطة بتغير الثابت، أو

الإحصائية (t_p^*) للمعامل المرتبط بتغير الميل (Goux & Kigabo, 2007, p. 10). سوف تعتمد على الطريقة الأولى في إجراء الاختبار، يبين الجدول رقم (7) (الملحق) نتائج هذه الاختبارات

- تحليل النتائج

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ذات المقطع الهيكلية (Perron.1997) خلو سلسلة معدل الصرف الحقيقي من جذر الوحدة (مستقرة) مع وجود مقطع هيكلية مقدر في الفترة (04:1994)، وهذا في حالة افتراض أن مستوى تغيره محدد عند الثابت فقط. كما نلاحظ على نفس النتيجة في حالة وجود مقطع هيكلية متدرج يكون التغير الهيكلية فيه محدد عند الثابت والميل (الاتجاه) معا، ويكون مقدر المقطع الهيكلية حينها عند الفترة (06:1990). كما بينت نتائج اختبار جذر الوحدة بمقطع هيكلية مفاجئ مقدر عند الفترة (05:1994)، عدم إمكانية رفض فرض عدم لوجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)، وبالتالي عدم تحقق فرضية PPA للدينار الجزائري في هذه الحالة.

-IIV- الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة التحقق من الصيغة النسبية لفرضية تعادل القوة الشرائية لمعدل صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1980-2017 باستعمال معطيات شهرية وبالإستعانة باختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، الجيل الثاني والجيل الثالث، يمكن تلخيص نتائج الدراسة في:

- تبين جميع اختبارات الجيل الأول والثاني عدم إمكانية رفض فرض عدم لوجود جذر الوحدة في سلسلة معدل الصرف الحقيقي وبالتالي رفض فرضية PPA لمعدل صرف الدينار الجزائري، وكنتيجة لذلك لا يمكن تصور يقينا إمكانية وجود شعاع للتكامل المشترك بين معدل الصرف الاسمي للدينار الجزائري ونسبة الأسعار المحلية والأجنبية.

- بين اختبار فرضية PPA عند المستويات المختلفة للتضخم بعض النتائج المتباينة، ففي حين بينت اختبارات الجيل الأول إمكانية تحقق الفرضية للفترة 1990-1997 (ADF-PP)، وللفترة 1990-1996 (KPSS)، إلا أن اختبارات الجيل الثاني أكدت عدم تحقق الفرضية عند كل مستويات التضخم المختبرة، وحتى اختبارات (ADF, KPSS, PP)، فإن نتائجها مرتبطة إلى حد كبير بعدد التأخيرات المستعملة عند إجراء الاختبار.

- عكس تباين النتائج الخاصة باختبارات جذر الوحدة عند المستويات المختلفة للتضخم، فإن نتائج اختبارات جذر الوحدة الخاصة بفترة نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن المدار، بينت بشكل قطعي عدم استقرار سلسلة معدل الصرف الحقيقي، وبالتالي عدم إمكانية رفض فرض عدم لوجود جذر الوحدة في فترتي تطبيق النظامين. هذا يؤكد نتائج العديد من البحوث التطبيقية حول عدم ارتباط تحقق فرضية تماثل القوة الشرائية بشكل نظام الصرف المعتمد.

- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ذات المقطع الهيكلية المتدرج استنتاجات مغايرة لنتائج اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول والثاني، فقد بين اختبار (Perron.1997) خلو سلسلة معدل الصرف الحقيقي من جذر الوحدة بوجود مقطع هيكلية مقدر في الفترة (04:1994)، وهذا في حالة كون مستوى تغيره محدد عند الثابت. كما نلاحظ على نفس النتيجة في حالة وجود مقطع هيكلية متدرج بحيث يكون التغير الهيكلية محدد عند الثابت والميل معا، ويكون مقدر المقطع الهيكلية حينها عند الفترة (06:1990).

- عكس النتائج السابقة فقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة بمقطع هيكل مفاغجئ مقدر عند الفترة (1994: 05)، عدم إمكانية رفض فرض عدم لوجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم تحقق فرضية تماثل القوة الشرائية للدينار الجزائري في هذه الحالة.

من خلال كل النتائج السابقة يمكن استنتاج أن سلوك معدل صرف الدينار الجزائري يميل نحو السلوك الذي تقترحه فرضية PPA في حالة وحيدة فقط، وهي الحالة التي تأخذ بعين الاعتبار وجود المقاطع الهيكلية في سلسلة معدل الصرف، هذا يعني أنه لا يتبع في هذه الحالة سيرورة النزهة العشوائية السائدة في نتائج الدراسات التجريبية الخاصة بسعر الصرف في كثير من الدول المتطورة.

- الإحالات والمراجع:

- سعدي، ز & جمام، م. (2017). سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية، دراسة حالة الجزائر باستخدام التكامل المشترك، 1970-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع/ العدد الثاني، ديسمبر، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 325-351. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33406>
- عتو، ا. (2009). دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد 06. جامعة الشلف، الجزائر، ص 140-121. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48169>
- عياد، م. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن ذي العتبات، مجلة الدراسات الاقتصادية ص 106-97. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35210>
- مرغيت، ع. (2017). أزمات المديونية في البلدان النامية وبرامج التكيف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد الدولي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر - على الرابط <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017>

- Aoufi, H. (2010). Essai sur les Modèles du Taux de Change Incorporant la Règle de Taylor. Rapport de recherche présenté à la Faculté des Études Supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise en Sciences Économiques, Université de Montréal.
- Benbayer, H, & Refafa, B. (2015). Les Determinants Du Taux De Change Reel A Horizon Long, Moyen Et Court Terme. Revue Maghrébine d'Economie & Management- N°02 -Septembre.
- Charbel, B. (2012). Interaction entre racines unitaires et ruptures structurelles. Revue économique /1 (Vol. 63), p. 93-128. DOI 10.3917/reco.631.0093.
- Coakley, J, Flood, R, P. Fuertes, A, M. Taylor, M, P. (2005). Purchasing power parity and the theory of general relativity: the first tests. Journal of International Money and Finance 24 (2005) 293-316.
- Drine, I & Rault, C. (2004). La PPA est-elle vérifiée pour les pays développés et en développement ? Un ré-examen par l'économétrie des panels non stationnaires. Economie internationale /1 (no 97), p. 49-80.
- Drine, I, Rault, C. (2008). Purchasing Power Parity for Developing and Developed Countries. What can we Learn from Non-Stationary Panel Data Models? CESifo Working Paper No. 2255.
- Ertur, C. (1998). Méthodologies de test de la racine unitaire. [Rapport de recherche] Laboratoire d'analyse et de techniques économiques (LATEC).
- Findreng, J, H. (2014). Relative Purchasing Power Parity and The European Monetary Union: Evedence From Eastern Europe, Economics & Sociology, Vol. 7, No 1.
- Goux, J, F. (2008). Ruptures épaisses et stationnarité en tendance : le cas du taux de change euro-dollar. Working Paper GATE -26. <halshs-00333576>.
- Goux, J, F & Kigabo, T, R. (2007). Rupture structurelle et demande de monnaie au Rwanda. Working Paper GATE 2007-27.
- Jurado, M, P & Vega, J, L. (1993). Purchasing Power Parity: An Empirical Analysis. Banco De Espana. Servicio de estudios, Documento de Trabajo n° 9322 : OnLine : <https://www.bde.es/f/webbde/SES/Secciones/Publicaciones/PublicacionesSerias/DocumentosTrabajo/93/Fich/dt9322e.pdf>, consulte : 09-08-2018
- Lafrance, R & Schembri, L. (2002). Parité des pouvoirs d'achat : définition, mesure et interprétation. Revue De La Banque Du Canada, Automne.
- Malik & Rehman (2015). Choice of Spectral Density Estimator in Ng-Perron Test : A Comparative Analysis, International Econometric Review (IER). Volume : 7 September.
- Molina, A, C. (2003). Analyse de la théorie de la Parité du Pouvoir d'Achat dans le cas de la Suisse. Statistique et Econométrie Appliquées, Online : <http://www.hec.unil.ch/mbrulhar/SEA2/molina37.pdf>, consulte : 05-06-2018
- Muscattelli, V, A. (2000). Purchasing Power Parity and Real Exchange Rate: Do Productivity Trends and Fiscal Policy Matter ? Online : https://www.gla.ac.uk/media/media_219082_en.pdf, consulte : 22-09-2018
- Owoundi, F. (2015). Mésalignements du taux de change et croissance économique en Afrique subsaharienne [En ligne]. Thèse Sciences économiques. Université de Poitiers, sur : <http://theses.univ-poitiers.fr/notice/view/57984>, consulte : 15-09-2018
- Papell, D, H & Prodan, R. (2003). Long Run Purchasing Power Parity: Cassel or Balassa-Samuelson? University of Houston November, seminars at Emory University, the University of Michigan, Texas Camp Econometrics VIII.
- Perron, P & Rodriguez, G. (1998). GLS Detrending, Efficient Unit Root Tests and Structural Change. Université de Montréal, Décembre.
- Sarno, L & Taylor, M, P. (2002). Purchasing Power Parity and the Real Exchange Rate. IMF Staff Papers Vol. 49, No. 1, International Monetary Fund.
- Tambiev, A. (2015). Purchasing Power Parity in the Nordic Countries. Master Thesis: Master of Business Administration, Oslo and Akershus University College of Applied Sciences School of Business.
- Taylor, A, M & Taylor, M, P. (2004). The Purchasing Power Parity Debate. Journal of Economic Perspectives, Volume 18, Number 4, Fall, Pages 135-158.

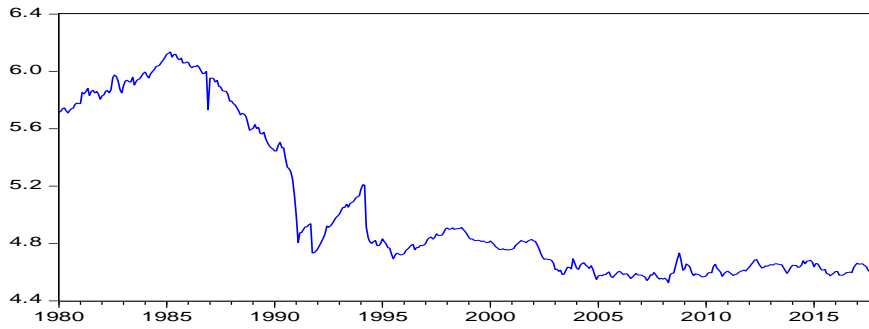
Referrals and references:

- Ayad, H. (2017). The Impact of Government Expenditure on Poverty Rate in Algeria during the Period (1970 - 2015) : Empirical Study Using Simultaneous Integration with Thresholds (CoIntegration with Regime Shift)", Journal of Quantitative Economic Studies, No 3/2017, ouragla university, Algeria, pp97-106. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35210>.

Attou,A (2009). Econometric study of Attract Foreign capital under exchange rate corner hypothesise, Journal of north african economies.N°6. Chlef university, Algeria,pp140-121, <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48169>.
 Saidi,Z & Djamam,M.(2017). Exchange Rate and Purchasing Power Parity, Journal of Economic and Financial Research, 2017,Vol 4,N° 2,oum el bouaghi university,Algeria,pp325-351. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33406>
 Merghit,A.(2017).Debt crisis in underdeveloped country and structural adjustment programme (IMF),Algerian experience. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017>

الملاحق:

الشكل (1): التمثيل البياني للوغاريتم معدل الصرف الحقيقي الفعلي LTCR



المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS/FMI).

جدول رقم (01): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

| LTCR | MAK | MHQ | MSIC | Bartlet-kernel - Newey-west |
|------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|-----------------------------|
| ADF | -1.597 (-1.941) [1] | -1.597 (-1.941) [1] | -1.698 (-1.941) [0] | |
| PP | -1.592 (-1.941) [1] | -1.592 (-1.941) [1] | -1.698 (-1.941) [0] | -1.606 (-1.941) [3] |
| KPSS ⁺ | 481.598 (0.146) [0] | 481.598 (0.146) [0] | 481.598 (0.146) [0] | 0.462 (0.146) [17] |
| ERS ⁺⁺ | 27.515 (5.62) [0] | 27.515 (5.62) [0] | 27.515 (5.62) [0] | 23.855 (5.62) [4] |
| ADF-GLS ⁺⁺⁺ | -1.303 (-2.89) [1] | -1.198 (-2.89) [0] | -1.198 (-2.89) [0] | |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)⁺

Elliott-Rothenberg-Stock test statistic⁺⁺

Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic⁺⁺⁺

[..]: عدد التأخيرات المثلى ، (..) :القيم الحرجة عند 5% ADF : إحصائية ديكي وفولر ، PP : إحصائية (Phillips-Perron) ، KPSS : إحصائية Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin

: ERS ، Schmidt-Shin : إحصائية Elliott-Rothenberg-Stock ، ADF-GLS

: إحصائية DF-GLS ، MAK : modified Akaike ، [32] modified Hannen-Quinn : MHQ ، modified Schwarz : MSIC

جدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة Ng-perron عند المستوى

| | MZa | MZt | MSB | MPT | |
|------------------------------|----------|----------|----------|---------|---------|
| Ng-Perron test statistics | -3.14979 | -1.19514 | 0.37944 | 27.5849 | |
| Asymptotic critical values*: | | | | | |
| | 1% | -23.8000 | -3.42000 | 0.14300 | 4.03000 |
| | 5% | -17.3000 | -2.91000 | 0.16800 | 5.48000 |
| | 10% | -14.2000 | -2.62000 | 0.18500 | 6.67000 |

*Ng-Perron (2001, Table 1)

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

جدول رقم (03): نتائج اختبارات جذر الوحدة للفترة (1990-1996) و (1990-2017) :

| | MAK | MHQ | MSIC | Newey-west--- BARTLETT-KERNEL |
|--|-----|-----|------|----------------------------------|
|--|-----|-----|------|----------------------------------|

| | 1990-2017 | 1990-1996 | 1990-2017 | 1990-1996 | 1990-2017 | 1990-1996 | 1990-2017 | 1990-1996 |
|---------|----------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|--------------------------|---------------------------|
| ADF | -4.93* (-3.98) [2] | -2.40 (-3.51) [1] | -3.92 (-3.98) [0] | -2.176 (-3.511) [0] | -3.92 (-3.98) [0] | -2.176 (3.511-) [0] | | |
| PP | -4.245* (3.985-) [2] | -2.266 (3.511-) [1] | -3.925 (3.985-) [0] | -2.176 (3.511-) [0] | -3.925 (-3.985) [0] | -2.176 (3.511-) [0] | -4.07* (-3.98) [2] | -2.209 (3.511-) [2] |
| KPSS | 25.641 (0.216) | 5.711 (0.216) | 44.64 (0.216) | 5.711 (0.216) | 44.64 (0.216) | 5.711 (0.216) | 0.28 (0.21) [14] | 0.107* (0.216) [6] |
| ERS | 22.717 (3.988) [2] | 29.214 (4.247) [0] | 39.55 (3.988) [0] | 15.818 (4.2472) [1] | 39.55 (3.988) [0] | 29.214 (4.247) [0] | 28.39 (3.98) [2] | 20.413 (4.247) [2] |
| ADF-GLS | -1.46 (-3.47) [8] | -1.832 (3.648-) [1] | -1.46 (-3.47) [1] | -1.34 (3.644-) [0] | -1.46 (-3.47) [1] | -1.34 (3.644-) [0] | | |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

◆ معنوية عند مستوى 5%، L.I. : عدد التأخيرات المثلى.

نتائج اختبارات جذر الوحدة Ng-perron

جدول رقم (04):

| | الفترة 1996-1990 | | | | | الفترة 2017-1990 | | | |
|------------------------------|------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|----------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|----------------------|
| | MZa | MZt | MSB | MPT | MZa | MZt | MSB | MPT | |
| Ng-Perron test statistics | -4.83 | -1.51 | 0.312 | 18.615 | -3.361 | -1.221 | 0.363 | 25.688 | |
| Asymptotic critical values*: | 1% 5% 10% | -23.8 -17.3 -14.2 | -3.42 -2.91 -2.62 | 0.143 0.168 0.185 | 4.03 5.48 6.67 | -23.8 -17.3 -14.2 | -3.42 -2.91 -2.62 | 0.143 0.168 0.185 | 4.03 5.48 6.67 |
| *Ng-Perron (2001, Table 1) | | | | | | | | | |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

اختبارات جذر الوحدة حسب نظام الصرف المتبع

جدول رقم (05):

| | MAK | | MHQ | | MSIC | | Newey-west---BARTLETT-KERNEL | |
|---------|---------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|----------------------------|---------------------------|------------------------------|---------------------------|
| | 1980-1995 | 1995-2017 | 1980-1995 | 1995-2017 | 1980-1995 | 1995-2017 | 1980-1995 | 1995-2017 |
| ADF | -2.049 (-4.006) [0] | -0.643 (-2.573) [2] | -2.049 (-4.006) [0] | -2.198 (-3.99) [2] | -2.049 (-4.00) [0] | -2.198 (-3.993) [2] | | |
| PP | -2.049 (-4.006) [0] | -2.325 (-3.9932) [2] | -2.049 (-4.006) [0] | -2.325 (-3.9932) [2] | -2.0499 (-4.006) [0] | -2.325 (-3.993) [2] | -2.049 (-4.006) [0] | -2.326 (-3.993) [1] |
| KPSS | 95.047 (0.216) [0] | 55.952 (0.216) [2] | 95.047 (0.216) [0] | 55.952 (0.216) [2] | 95.047 (0.216) [0] | 55.9524 (0.216) [2] | 0.311 (0.216) [11] | 0.369 (0.216) [12] |
| ERS | 41.861 (1.9132) [0] | 7.7475 (1.936) [2] | 41.861 (1.9132) [0] | 7.7475 (1.936) [2] | 41.861 (1.9132) [0] | 7.7475 (1.936) [2] | 40.504 (1.913) [1] | 9.219 (1.936) [0] |
| ADF-GLS | -0.883 (-3.470) [0] | -1.9677 (-3.466) [2] | -0.883 (-3.4708) [0] | -1.9677 (-3.466) [2] | -0.883 (-3.470) [0] | -1.967 (-3.466) [2] | | |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

نتائج اختبار (Ng-Perron, 2001)

جدول رقم (06):

| | الفترة 1996-1990 | | | | | الفترة 2017-1990 | | | |
|------------------------------|------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|----------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|----------------------|
| | MZa | MZt | MSB | MPT | MZa | MZt | MSB | MPT | |
| Ng-Perron test statistics | -1.669 | -0.832 | 0.498 | 47.748 | -7.943 | -1.991 | 0.25 | 11.477 | |
| Asymptotic critical values*: | 1% 5% 10% | -23.8 -17.3 -14.2 | -3.42 -2.91 -2.62 | 0.143 0.168 0.185 | 4.03 5.48 6.67 | -23.8 -17.3 -14.2 | -3.42 -2.91 -2.62 | 0.143 0.168 0.185 | 4.03 5.48 6.67 |
| *Ng-Perron (2001, Table 1) | | | | | | | | | |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

جدول رقم (07):

نتائج اختبار جذر الوحدة بمقطع هيكلي

| Mod | Tb | μ | θ | β | δ | γ | α | $t\alpha$ | vc |
|-------------|---------|------------------|------------------|--------------------|---------------------|-------------------|--------------------|-----------|--------|
| IO1 [14] | 1990-04 | 0.395 (4.892) | 0.056 (1.652) | -0.008 (-3.017) | 0.056- (-4.657) | | -0.933 (68.975) | *-4.943 | -4.859 |
| IO2 [14] | 1990-06 | 0.443 (5.243) | 0.048 (1.408) | 0.0003- (-3.09) | 0.0499- (-3.818) | 0.0002 (2.385) | 0.927 (65.934) | *-5.177 | -5.175 |
| AO [14] | 1994-05 | 0.255 (3.876) | | 0.003- (-3.767) | 0.0003 (3.592) | | | -3.907 | -4.524 |

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال الحزمة الحاسوبية Eviews9

*: مستقرة عند مستوى 5% . (..) : إحصائية ستودنت. [..] : عدد التأخيرات المثلثي. vc : القيم الحرجة، Tb : تاريخ المقطع

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بن بخرمة وسليمة، بوشه محمد. (2021). معدل صرف الدينار الجزائري، بين فرضيتي تعادل القوة الشرائية وسيرورة النزهة العشوائية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2017، مجلة رؤى اقتصادية، 11 (01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 15-30.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

(CC BY-NC 4.0) المصنف - غير تحاري 4.0 رخصة عمومية دولية



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category